

خطوة تاريخية يتخذها السودان للقضاء على ختان الإناث

تعديلات قانونية طال انتظارها لدعم حقوق «الكنداكات»



القانون ينتصر لصوت المرأة الثائرة

وأشارت الطاهر في حديثها لـ «العرب» إلى أن النظام القانوني اليوم في السودان بدأ في التعافي والمضي قدما نحو مجتمع عادل ومصفى للمرأة رغم أن خطواته بطيئة نوعا ما لكنه سيبتغي كلية ويعطي المرأة حقوقها».

وأضافت «اجتهدنا كثيرا الفترة الماضية من أجل تغيير بعض القوانين الظالمة من بينها مبادرة لتعديل قانون الأحوال الشخصية وختان الإناث وغيرها» لافتة إلى أن «وزير العدل من الشخصيات الداعمة للمرأة وأبدى تعاوننا كبيرا سنقط ثماره قريبا».

وذهب بعض المحللين إلى أن إضافة مادة تجرم ممارسة تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث يمكن أن تعتبر خطوة نحو إجراء تعديلات وتنقيحات على جملة من القوانين التي تناقض الواقع المعيش للنساء والفتيات في السودان. وتشاطر الطاهر هذا الرأي قائلة «أكدت خطوة كبيرة فهذا الجرم منجز فيه المرأة عقب الحريات والإنصاف لقضاياها والتعامل معها بجدية. وقريبا ستلي هذه المادة مواد أخرى تعيد لنا حقوقنا كاملة طالما ظلنا نطالب وننادي بها في عهد السودان الجديد سودان الحرية والسلام والعدالة».

وكانت وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية في السودان لينا الشيخ تعهدت بمكافحة كل أشكال العنف ضد المرأة ومراجعة القوانين المقيدة لحرية النساء أو إلغائها، إذ أن الحكومة السودانية الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك أكدت مرارا عزمها على تعزيز حقوق المرأة. ولفت عمرو كمال خليل إلى أن «الدولة المدنية عبر الوثيقة الدستورية عيّرت عن أوضاع المرأة في أكثر من سبعة محاور بدأت بالديباجة الافتتاحية وتوالست النصوص بما يعزز احترام حقوق المرأة بصفة خاصة ومنع العنف بل اتجهت الوثيقة لمراعاة الأوضاع التفضيلية في جميع المسائل المتعلقة بالمرأة».

وأضاف «كما أن الوثيقة الدستورية نصت على إنشاء مفوضية خاصة بالمرأة والطفل وهذا يتجه لإرساء خارطة استراتيجية تتواءم في السياسات العامة مع التشريعات والقوانين لتحقيق للغرض. وخير دليل على ذلك عقب صدور الوثيقة الدستورية واكتمال هيكل السلطة التنفيذية بالدولة تم القرار بإلغاء قانون النظام العام وهو من أكثر القوانين سوءا في تاريخ السودان والذي اتخذ منهجا منظما للتكثيف والتحقير بالمرأة السودانية والحط من كرامتها». ولطالما كانت المرأة السودانية ضحية أحكام

التليدة، ووفقا للفكي «نجد أن الإهمات صرن متعلقات ويحملن وعا متقدما تجاه ختان الإناث، وهو نتاج نضال طويل». وكشف أنه «منذ بواكير الحركة النسوية في السودان انطلق العمل على محاربة الختان، ولكن تظل مراعاة النظم الاجتماعية التي تتحكم فيها الضوابط الاجتماعية باعتبارها أساسية، مسألة هامة». وأكد أن مكافحة الختان تتطلب فهم وتحليل البنية الثقافية والاجتماعية والنجاح يتطلب أيضا فهم الوظيفة الاجتماعية ومن المستفيد منها، فعند محاربة الختان لا بد من تحديد بشكل علمي بين ما هو رسمي قانوني للدولة وما هو شعبي للمجتمع».

ويعتقد خليل أن «إجراة المواد والنصوص التي تجرم ختان الإناث سوف تؤدي إلى تفعيل القانون ومحاربة العادة السيئة لا محالة لسببين اثنين، أولهما انخفاض نسب الختان وهذا مؤكد بسبب ارتفاع الوعي المجتمعي بمخاطره، إضافة إلى أن الحملات التي يقودها المجتمع المدني أصبحت مسموعة ومطروقة لكل أن». أما السبب الثاني فيتمثل في تغير الإرادة السياسية أيضا وتوافق مفاهيم حقوق الإنسان وإعلاء كرامته، ونجدها تتمثل في الخطاب السياسي والتنفيذي للدولة والمرتبطة مباشرة بالإجراءات والتنفيذ للسياسات العامة بالبلاد، مما يؤكد أن النص بالتجريم سيصاحبه نقاد للقانون لا محالة، وفقا لخليل.

ليس محاولة تجميل

يعد الختان من الممارسات الراسخة في الثقافة السودانية، حيث حظرت بعض الولايات في السودان الختان قبل بضع سنوات، لكن محاولات حظره على الصعيد الوطني لم تنجح في عهد الرئيس السابق، بالإضافة إلى أنها ليست هذه المرة الأولى التي تجري فيها محاولة لتجريم عادة الختان، ففي عام 2015 تم إدراج التعديل في قانون الطفل.

ويتوقع العديد من الناشطين في المجتمع المدني ومجال حقوق الإنسان أن القضاء على هذه الظاهرة بالكامل قد يستغرق وقتا طويلا، لكن لا يمكن إنكار أن خطوة تجريمها تعكس تطلعات ونضالات السودانيات وليست مجرد محاولة تجميل سطحية لنظام قانوني بائس وكاره للنساء كما يصفه البعض. وأعربت الإعلامية داليا الطاهر عن عدم اعتقادها بأن تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية هو محاولة تجميل سطحية، مؤكدة أن «السودان خطا خطوة كبيرة في سبيل نيل الحريات والتأسيس لمجتمع سوي وواحدة من الجرائم التي طالبت الإناث فيه ربحا من الزمن كانت ختان الإناث، والتي مازالت تجربتها المؤلمة ماثلة في أذهان النساء حتى بعد أن أصبحن جدات».

التي تمت إضافتها شدد الفكي في حديثه لـ «العرب» على أن «عملية الختان في السودان سلوك أنثوي بالدرجة الأولى وكل تفاصيل الممارسة والأهاليج الشعبية الداعمة ذات ملج أنثوي صرف والرجل هو مكمل مادي لتوفير مصروفات المناسبة».

وأضاف «المؤسسة الداعمة في الغالب هي الجدة سواء من ناحية الأم أو الأب، وتسمى «الحبوبة»، وهذه المؤسسة تتمتع بسطوة وقوة اجتماعية ليس في الختان وإنما في كافة القرارات المتعلقة بالزواج والاختيار والختان والموت، لذلك الختان مناسبة ترتبط بكل متعلقات البيئة الاجتماعية من ثقافة متكاملة في اللباس والإكسسوار والحذاء والإغاني الخاصة بالختان».

وتلعب المرأة دورا بارزا في المساهمة في القضاء على هذه الظاهرة لأنها تمثل طرفين متناقضين في معالجة هذه القضية طرف يستنكر هذه الممارسات وطرف يدافع عنها ويشارك في ممارستها.

وتوضح ويبي عمر أن «هناك عددا من النساء منخرطات في مكافحة ومحاربة العنف ضد المرأة وختان الإناث تحديدا في منظمات المجتمع المدني، لكن في نفس الوقت هنالك عدد كبير من النساء أيضا يقفن مع هذه الممارسة ويدافعن عنها ويمارسنها أيضا». وأضاف عمر لـ «العرب» أن «هذه واحدة من النماذج التي يمكن أن تصل إلينا تحت لواء التفكير الذكوري أو العقل الذكوري ومن الممكن أن تمتلئ نساء أيضا، بحيث يكن مؤذبات لأنفسهن ولغيرهن من النساء بسبب انتمائهن ودفاعهن عن عادات ثقافية واجتماعية بالية ومؤذية للنساء، فلابد لسن كلهن ضد هذه الظاهرة».

وأشار الفكي إلى أن «هناك وصمة اجتماعية تعيب المرأة غير المختونة بأنها تكون أكثر رغبة في الجنس، ولذلك يطلق عليها «الغلفة»، وهي إساءة ومصطلح القصد منه العيب أو شيء غير سوي في الثقافة الشعبية». أما الآن فهناك وعي جديد تشكل تجاه تلك المنظومة الاجتماعية الثقافية

الحكومة الانتقالية السودانية تعلن عن قانون جديد يجرم ختان الإناث ويعكس تطلعات مناصري حقوق المرأة نحو القضاء على جميع أشكال العنف المسلط على السودانيات والحد من معاناتهن، وتكريس مجتمع تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية.

شيماء رحومة
صحافية تونسية

مختلف أشكال الممارسات التعديبية، كما هو الحال بالنسبة إلى الختان الذي يصنّفه الخبراء على أنه عنف يتكّل بالنساء جسديا ونفسيا وجنسيا، معتبرين أن التشريعات والقوانين تتطلب أيضا تغيير العقلية التي تقف في طريق الإصلاحات الرامية إلى حصول السودانيات على حقوقهن.

القانون غير كاف

قطعت القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة في السودان حتى الآن طريقا شائكا تقف فيه التقاليد قبة في طريق الإصلاحات، لذلك لا بد من حملات توعية للمجتمع. واليوم، وبعد الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق عمر حسن البشير الذي حكم البلاد لمدة 30 عاما، وفي هذا الإطار أقر مجلس الوزراء السوداني تعديلا في القانون الجنائي ينص على تجريم عادة الختان ومعاقبة مرتكبيها بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات مع دفع غرامة.

ويتنظر أن يقر مجلس السيادة الانتقالي بدوره، خلال اجتماع مشترك مع مجلس الوزراء، التعديل ليتم نشره ويصبح قانونا. لكن لم يُحدد موعد للاجتماع بعد. وتجرى عمليات الختان في المجتمع السوداني دون إرادة الفتاة في أغلب الأحيان، ويعتقد خبراء في قطاع الصحة في سنتي أرياء العالم أن الختان يشكل من أشكال العنف ضد المرأة وانتهاك لحقوقها الإنسانية، أما في حالة الأطفال فيعتبر الختان انتهاكا لحقوق الطفل. وتأتي هذه الخطوة التي أقرها مجلس الوزراء السوداني في 22 من أبريل الماضي في وقت تسعى فيه السودانيات تحت شعار «نساء السودان للتغيير» لتحقيق التواجد النسائي المرغوب في أجهزة المرحلة الانتقالية، بعد أن لفتن انتظار العالم إليهن وهن في الصفوف الأولى للاحتجاجات.

وقد لاحظ المتابعون الدور القيادي الذي لعبته فتيات السودان في الاحتجاجات، حيث أطلق مملبا على المشاركة في الاحتجاجات لقب «كنداكات»، ويعني المرأة الثورية أو القوية، وهو لقب تاريخي من المهورث السوداني كان يطلق على ملكات النوبة.

ويصر عمرو كمال خليل، محام سوداني ومدافع عن حقوق الإنسان، أن «تداول الأمر اليوم والتصريح بصور نص يجرم الختان هو امتداد لأصوات النساء والناشطين، بل إنه صوت التغيير نفسه المحسد في المفاهيم والسلوك الذي قادته الثورة وعبرت عنه سنوات أفضت إلى واقع سياسي أفضل يلبي ما يحقق الكرامة الإنسانية».

ولفت خليل في حديثه لـ «العرب» إلى أن «تجريم ختان الإناث ليس وليد اللحظة، وإنما هو تراكم محاولات ونداءات متواصلة شنها المجتمع المتمن سعيًا لوقف بشاعة الختان وأثره الفردي والمجتمعي».

وقال إنشا «نستشرف واقعا أفضل تصان فيه الحقوق وتحفظ فيه الكرامة وتجد المرأة السودانية ما يدفع بها إلى الأمام مسابقي عهدها». ويعتبر السودان إحدى الدول التي ترتفع فيها نسبة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وطبقا لنتائج مسح أجري في عام 2014 فإن معدل ختان الإناث يصل إلى نسبة 86.6 في المئة.

ورحبت منظمة اليونيسف بقرار الحكومة الانتقالية السودانية بشأن تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في البلاد واصفة الخطوة بالتاريخية، لافتة إلى أن التخلي عن هذه الممارسة لا يقتصر على الإصلاح القانوني أو على التقنين والتجريم، «بل إننا في حاجة إلى العمل الجاد مع المجتمعات المحلية للمساعدة في تطبيع هذا القانون». لكن يبدو أن المصادقة على هذا القانون تحتاج أيضا إلى وعي اجتماعي يقطع مع إرث الثقافة الاجتماعية السائدة ويبارك ويعمل على حماية الإناث وتحصينهن ضد

نيل الحق في مواطنة متكاملة

جائرة وقديمة تعرّض حريتها الفردية للانتهاك مثل الجلد والسجن، واعتبر إلغاء الحكومة، نوفمبر الماضي، لقانون النظام العام الذي انتهك حقوق النساء لسنوات طويلة بداية لإعادة مستقبل المرأة في السودان الجديد.

ويرسم تجريم ممارسة ختان الإناث مسارا جديدا للحد من العنف الموجه ضد المرأة السودانية. وتعتبر عبير عبدالله عبدالعاطي، عضو بمبشر المغربين السودانيين، أن «تجريم ختان الإناث نصر عظيم للمرأة السودانية ويحتاج حملة قوية في الريف السوداني لنشر الوعي وسط النساء بمدى ضرر هذه العادة وبتوضيح العقوبة القانونية التي تترتب عليها».

المرأة تلعب دورا بارزا في المساهمة في القضاء على ظاهرة الختان لأنها تمثل طرفين متناقضين في معالجة هذه القضية

وأضافت عبدالعاطي لـ «العرب»، «نحن في عهد ثورتنا العظيمة نسعى لإزالة أي ظلم واقع علينا كنساء.. وما ختان الإناث إلا عادة سودانية بغضه وفيها انتهاك لحقوق الطفل وتعبها الأم جسديا ونفسيا تستمر طويلا وتؤثر فيما بعد عند الزواج والإنجاب».

وتشاطرها ويبي عمر السراي قائلة «اعتقد أن تجريم تشويه الأعضاء التناسلية هو قضية مهمة وخطوة إلى الأمام في حماية الفتيات من العنف النفسي والجسدي والجنسي الموجه ضدهن بهذه الممارسة العنيفة، نسبة ختان الإناث كبيرة جدا، مات بسببها العديد من الفتيات، بالإضافة إلى أن عددا من النساء مازلن يعانين من عسر الولادة».

وتابعت «هي خطوة للأمام أيضا لأنها نتاج فترة طويلة من دفع المنظمات الحقوقية والناشطات والنساء الفاعلات في قضايا المرأة باتجاه تجريم هذه الممارسة عبر القانون». وشددت عمر على أنهن «سعيدات جدا كنساء فاعلات في قضايا المرأة بهذا الانتصار الكبير، راجيات أن تدفع بمزيد من الخطوات من الدولة باتجاه اقتلاع الظاهرة وخلق تحول اجتماعي وثقافي في أذهان المجتمع تجاه النساء».